طبق الاصل

مؤيد نعمة

هل يتغير الشرق الاوسط ؟

الاحتجاجات الشعبية تحث على حركة تغيير النظم الاستبدادية

بقلم جاكسون ديل

ان اولئك الذين اعلنوا ان الحرب كارثة لا يمكن تكرارها فقد كانوا شامتين طوال العام الماضي اذ لم تمض الا فترة قليلة حتى تناثرت الافتراضات التي صنعتها اوهام الرئيس بوش المنمقة بان الديمقراطية ستتجذر في العراق اولا وبعد ذلك ستنتشر في المنطقة... ولعلهم على حق في هذا الوقت ولكن كيف يتم توضيح قيام عشرات آلالاف بالتظاهر يوم الاثنين في بيروت وهم يحملون الورود الحمر والبيض. وهي الوان ما اطلقوا عليها انتفاضة الاستقلال. ويلوحون بالمناديل ويدعون الى "الحرية والاستقلال والسيادة" من جارتهم سوريا؟ وكيف يتم توضيح تجمع المئات من المحتجين المصريين في جامعة القاهرة في اليوم نفسه متحدين الالاف من ضباط الشرطة وهم يهتفون "كفاية" للرئيس حسني مبارك البالغ من العمر ٧٦ عاماً؟

وخير دليل على ان شيئا ما سيحدث جاء من الحكام المستبدين انفسهم، فقد اعلن مبارك يوم السبت وبسبب تزايد الضغط من النخبة السياسية المصرية بانه تخلى عن خطته لتمديد فترة رئاسته عبر استفتاء شعبي وبدون وجود منافسين. وبدلا من ذلك فقد اعلن انه سيتم تعديل الدستور لغرض اجراء انتخابات يشترك فيها عدة مرشحين لغرض توليهم منصب الرئيس، اما متحديه أيمن نور وهو ليبرالي جدير بكسب الثقة فلا زال في السجن بتهم الفساد الاداري، ومن الواضح ان تعديل مبارك للدستور ليس سوى خدعة، اذ ان هذا المستبد المخضرم يريد ان يسحق حركة نور المعارضة التي كانت "انفجارا في غير محله" مما اجبر مبارك على التحايل على المشكلة.

> بعد تظاهر آلالاف من العرب في الاسبوع الماضي في في بيروت والقاهرة مطالبين بالحرية والديمقراطية ، وبعد تعرض دكتاتوري مصر وسوريا للضغط المحلي والعالمي ، لم يعد من الصعوبة التساؤل ، ان كانت التغييرات في المنطقة والتي كانت ادارة بوش تؤمل بحدوثها بعد الهجوم على العراق قد بدأت بالفعل.

اما الرئيس السوري بشار الاسد الذي بدا في غاية القنوط فقد اصدر نظامه وعداً جديداً باعادة انتشار القوات السورية في الاسبوع الماضي محاولا بذلك تفادي الضغط الذي يمارسه مجلس الامن من جهة والمعارضة اللبنانية الموحدة من جهة أخرى. والاسد حاله حال مبارك كان يأمل من ازالة خصمه الليبرالي رفيق الحريري رئيس الوزراء اللبناني السابق ان يوقف حركة الحرية وهي في بدايتها، لكنه بدلا من ذلك اثار اكبر تظاهرات شعبية في تاريخ عرب الشرق الاوسط الحديث وهي وبدون مبالغة اكبر حركة عصيان سجلت حتى هذا اليوم.

وهناك من النظم الاستبدادية من ظلت ولعقود قائمةولم يتم حتى تهديدها، فلم يكن هناك أي هيجان سياسي في دمشق منذ ستينيات القرن الماضي، وفي القاهرة ايضا منذ الخمسينيات المنصرمة وبات مبارك والاسد يتعاطيان مع الموضوع بعجالة خائفة بواسطة اعمال القمع العلنية والتي ستقود الى ردود فعل المستوى العالمي تارة والوعود الكبيرة بالاصلاح تارة اخرى والتي ربما ستكون مفرقعات في غير محلها اذا بدا انها وعود كاذبة، ولقد تمكن الحكام العرب الاستبداديون من البقاء لكن من الواضح انهم لا يحبذون حلم بوش بفرض الديمقراطية وان الانتفاضة في لبنان متقدمة بصورة واسعة عن مثيلتها في مصر ورغم ذاك فقد كان مبارك الاكثر جرأة في التصرف ويعود سبب ذلك جزئيا الى تعامل الاسد مع الانتفاضة في بيروت تحت وطأة الخوف علما ان اجبار القوات السورية على الانسحاب من بيروت ربما سيكون التعويذة السحرية لانهيار السلالة الحاكمة في دمشق.

وفي حال غياب الضغط السوري فان الانتخابات البرلمانية اللبنانية في آيار المقبل ستكون ثالث اقتراع ديمقراطي في العالم العربي هذا العام. ومن الناحية السياسية فان ذلك سيجعل من المستحيل على مبارك ان يمدد "حق الملكية" عبر اختراعه لوسائل غير ديمقراطية.

ان التصريح المسرحي لمبارك يوم السبت لن يحل المشكلة علما ان حركة "كفاية" المصرية التي تطالب بانتخابات رئاسية ديمقراطية عبر تظاهرات تزداد بسرعة وغير مسبوقة لن تقتنع بالاصلاح المقترح الذي لن يسمح للمرشح أيمن نور بان يدخل في منافسة مع مبارك في ساحة لعب تحكمها قوانين الطوارئ ولجم وسائل الاعلام، ومادام أيمن نور في السجن ولحين اطلاق سراحه فان تنازلات مبارك ليست لها مصداقية.

ولنقل وبنزاهة ان لا أحد في واشنطن كان يتوقع حوادث تشبه كرة الثلج هذه . التي كلما تدحرجت زاد حجمها . عقب الانتخابات في العراق.. فلم يكن الكثير يتصور ان هذه ستؤدي الى قيام الديمقراطيات في مصر وسوريا ولبنان بصورة فورية وتلك هي واحدة من حقائق التاريخ التي تقول بان انهيار الانظمة الفاسدة سياسيا يحدث بصورة سريعة مسببا الاندهاش لكل خبراء السياسة. ففي عام ١٩٨٩ حين كنت اقيم التحليلات المتعلقة بالمانيا الغربية التي تشكل درعا لم اكن اتصور ان ما يجري في اوربا الشرقية على الرغم من كونه بدائيا سيقود الى انهيار جدار برلين، والكثيرون كانوا يغصون في الضحك حين اسألهم عن توقعهم بانهيار ذلك الجدار. ان التغييرات في الشرق الاوسط بدأت تتكشف رغم انها على ما يبدو غير مرتبة مسبقا ونتائجها غامضة قياسا الى الثورات الاوربية وهي بالتأكيد ليست من صنع بوش. ان عوامل اشتعال النار بدأت تتجمع حول النظم المستبدة الآسنة في الشرق الاوسط لسنين طويلة ولم تمض سوى سنتين على عزل صدام حسين حتى بدأ العرب بالتظاهر في الشوارع رافعين الشعارات التي تطالب بالحرية هاتفين ضد المستبدين في القاهرة وبيروت الذين تم تحملهم طويلا والذين يترنحون الان بصورة واضحة. وعلى اولئك الذين زعموا ان تدخل الولايات المتحدة لم يخلق هكذا حوادث ان يعيدوا النظر في مزاعمهم تلك.

عن / الواشنطن بوست
ترجمة عبد علي سلمان

اعتداء على الحريات

بقلم : كلار داير

سيطلب الآن من اعضاء البرلمان ألغاء افتراض ان المواطنين البريطانيين ابرياء وسيكون الطلب ذلك عبارة عن المصادقة على تشريعات منها قانون منع الإرهاب الذي سيسمح باعتقال البريطانيين لأول مرة في زمن السلم وهم في بيوتهم او في مساكن حكومية بتهمة. هكذا قيل من قبل وزير الداخلية.

واذا تم إصدار قانون (تشارلس كلارك) فإن المواطنين البريطانيين سيوصمون بالإرهاب بدون توجيه تهمة او محاكمة وبدون أي حق لمعرفة الدليل القائم ضدهم او الطعن بذلك الدليل.

وعلى مدى الأيام القليلة الماضية جرت محاولات لاسترضاء ولجم معارضة الامساك بالسلطة التنفيذية بما لم يسبق له مثيل وذلك بتقديم تنازلات تتمثل في اشراك قاضي محكمة عليا بصورة مبكرة في العملية وربما في مدة ٢٤ ساعة بعد ان يصدر وزير الداخلية "امر السيطرة" وسيعقب ذلك الاستماع للقضية امام القاضي بصورة تامة.

غير انه حتى وان كان مطلوبا من وزير الداخلية التقدم بطلب الى القاضي مسبقا فليست تلك بداية علاج لهذا الهجوم على حرياتنا. ولن يكون ذلك اكثر من ورقة توت تغطي عورة استغلال السلطة.

والهدف من القانون ازاحة تشريع الطوارئ الذي جيء به على عجل ليسري لما بعد الحادي عشر من ايلول وهو ما سمح بموجبه بالاعتقال بدون محاكمة للاجانب فقط ممن يشتبه بتورطهم في نشاطات ذات صيغة ارهابية. اما قانون الامن والجريمة ومكافحة الارهاب الصادر عام ٢٠٠١ فقد أثار نقمة جهابذة القانون كخرق لحقوق الانسان. اما القانون الجديد فسينطبق على المواطنين البريطانيين والأجانب على حد سواء غير انه سيخرق حقا وحقيقة كل عناصر اجراء محاكمة عادلة والمقصود حق معرفة التهم الموجهة اليك ولترى وترد على الدليل القائم ضدك وليكون لديك ممثلك القانوني الخاص بك وباختيارك وان تكون هناك كفة مساواة بين ذراعيك وذراعي بأس الدولة.

وليس مطلوبا من الدولة ان تقدم ادلة التورط في الإرهاب اكثر مما هو معقول من الشك وهو معيار الدليل الجنائي. ففيما يتعلق بالاقامة الجبرية يكون المعيار المدني للبرهان "على اساس توازن الاحتمالات" كافيا وعلى وزير الداخلية ان يثبت فقط ان المسألة "اكثر امكانية من عدمها" وهو ما يكفي لجعلك متورطا. اما الأنماط الاقل من اوامر السيطرة كالتأشير الالكتروني وحظر استخدام الهاتف او الحاسوب. ومصادرة جوازات السفر ووضع قيود على نوعية من تستطيع مخالطته كل هذه ستكون مجرد شك معقول يكفي لوصمك ارهابياً.

اما "الدليل" المقدم فلن يكون شبيها بذلك المقدم في محاكمة جنائية غير ان هناك كماً هائلاً من المعلومات الاستخباراتية وتقييمها التي لا يسمح لك ولمحاميك بالإطلاع عليها. وهناك قانونياً خاصاً. وهو عبارة عن محام مستقل يعينه المدعي العام. سيكون باستطاعته مشاهدتها ثم الترافع في قضيتك غير انه لن يكون قادرا على اخبارك او محاميك الخاص بك بماهية الفحوى لعل لك جواباً ترد به.

ولنأخذ قضية (تيبتون ثلاثة) او (تبتون ثري) وهي عبارة عن ثلاثة محتجزين في خليج (غوانتانامو) لمدة سنتين ثم اطلق سراحهم بدون توجيه تهمة. لقد اتهمهم الامريكان بالظهور في لقطة فيديو مع اسامة بن لادن عام ٢٠٠٢، وفي ذلك الوقت كان احدهم يعمل في مخزن للكهربائيات في ولاية (ميدلاند) في حين ان الاثنين الآخرين لديهما مشاكل مع الشرطة البريطانية. وبموجب المنهج المبني على احضار قانوني فأنهم لن يبلغوا بمحتويات لقطة الفيديو ولن يكون بمقدورهم تقديم حجة غياب عن مسرح الجريمة بصورة اصيلة.

وكما ابلغ (آيان ماكدونالد) مستشار الملكة وهو محام خاص سابق قدم استقالته تقززا من هذا النظام "الممقوت" اعضاء البرلمان في لجنة الشؤون الدستورية ان النظام يحمل في طياته "مخاطرة متجذرة تتمثل في انك تنتهي بالوصول الى معلومات مخابرات زائفة ومضللة وليس امامك من طريق بالمرة تستطيع به التيقن من ان المعلومات التي تتصرف بناء على معلومات دقيقة"، بل ان الاشد ازعاجا هو انه يسمح باستخدام المعلومات المستخلصة نتيجة للتعذيب. وهو مالا يوثق به لبغضه. وخصوصا عندما يتم التعذيب خارج بريطانيا.

ان اشراك قاض، سواء اكان قبل اصدار الامر ام بعده لا اثر له الا القليل لتخفيف عدم العدل مالم يحكم القاضي بان النظام برمته خرق لحق التمتع بمحاكمة عادلة كما تضمنها المادة السادسة من الميثاق الأوربي لحقوق الإنسان. وهناك فرصة كبيرة في ان ذلك هو الذي سيحدث بالضبط كما حذر النواب والأعيان في اللجنة المشتركة لحقوق الإنسان الاسبوع الماضي.

وهذا سيجعل من القانون الجديد كسابقه نسيا منسيا.

اما (بين ايمرسون) مستشار الملكة والمحامي البارز في حقوق الانسان الذي يدافع عن الرجال المعتقلين في سجن (بيلمارش) ومستشفى (برودمور) بموجب التشريع القديم فقد كتب في فتوى قانونية قائلا "ان وجهة نظري هي ان النظام برمته المؤسس حسب القانون الذي امامنا لا يتسق والالتزامات الدولية للمملكة المتحدة وسيكون عرضة للطعن في المحاكم". وحتى لو طلب من قاض فرض الامر بدلاً من ان يفرضه وزير الداخلية عن طريق مناشدة قاض فان النظام سيظل يمثل خرقا لحق التمتع بمحاكمة عادلة حسب قول (ايمرسون) وانطلاقا من محامي المحكمة العليا الذي لعب الدور الاكبر في تدريب القضاة لتطبيق قانون حقوق الانسان فان هذا يجب ان يوفر للمحكمة لحظة تأمل للتفكير. ولم لا؟ فمع تعاون المحافظين والديمقراطيين الأحرار يتم تجديد قانون ٢٠٠١ لاشهر معدودة في الوقت نفسه الذي يجري فيه البحث عن ايجاد حل لا يهدد حرياتنا.

ترجمة : كاطع الحلفي
عن "الغارديان"

انتقاد اسرائيل ليس معاداة للسامية

بقلم : كين ليفنغستون
عمدة لندن

> اثار عمدة لندن ، كين ليفنغستون ، عاصفة من الاحتجاجات في اوساط المجتمع اليهودي في بريطانيا عقب كتابته مقالة في الغارديان يتهم فيها اسرائيل بالتطهير العرقي ويصف شارون بأنه مجرم حرب. وكان الجدال قد بدأ الشهر الماضي عندما قام مراسل صحيفة ايفننغ ستاندارد بطلب تعليق من العمدة بعد حفلة رسمية. رد العمدة على الصحفي "انك تتصرف مثل مجرم حرب نازي" فرد المراسل: "لكنني يهودي" فقال له العمدة "انك تتصرف مثل حارس معسكرات الاعتقال النازية". واثارت هذه التصريحات موجة احتجاج من رئيس مجلس يهود بريطانيا (اتهموا فيها عمدة لندن باللاسامية) مما حدا بعمدة لندن بكتابة مقالته في الكارديان والتي اثارت بدورها احتجاجات اخرى. ننشر هنا نص مقالة عمدة لندن كين ليفنغستون.
> (المدى)

ان العنصرية ايديولوجيا رجعية على نحو فريد، استخدمت لتبرير افظع الجرائم في التاريخ . تجارة العبيد، إبادة السكان الاصليين في الكاريبي، إقصاء السكان الاصليين في تسمانيا والفصل العنصري. وكانت الهولوكوست التعبير المطلق لبربرية العنصرية. إن العنصرية هي الحد القاطع لمعظم الحركات الرجعية، وهي ايديولوجيا تبدأ بالإعلان عن أن أنسانا ما هو أقل شأنا وقيمة من انسان آخر وتنتهي بمعسكرات او شفرتيز، ولهذا أمقت العنصرية. لم يحاجج معلق جاد على ملاحظاتي التي ادليت بها الى مراسل صحيفة إيفننغ ستاندرد خارج مبنى البلدية في الشهر الماضي، على انها لا سامية. لذلك أنا سعيد من السيد هنري غرونوالد، رئيس مجلس يهود بريطانيا، عندما قال على هذه الصفحات "بأنني كنت صادقاً عندما اعتبرت الهولوكوست واحدة من أسوأ الجرائم في القرن الماضي.

ان مساهمة الشعب اليهودي في الثقافة والحضارة الانسانية لايمكن نكرانها وعلينا ان نفكر في شخصيات عظيمة مثل انشتاين وفرويد وماركس.

وانا كعمدة لندن، طالبت بدور للشرطة ضد الهجمات اللاسامية وعلى أعلى مستوى، كما دعمت ادارتي سلسلة من المبادرات المهمة للمجتمع اليهودي ومنها احتضاننا لمعرض آن فرانك في مبنى البلدية واجراءاتنا لتعزيز مثل هذه المبادرات.

خلال سبعينيات القرن الماضي، عملت بسعادة مع مجلس يهود بريطانيا في حملات ضد (الجبهة الوطنية). وهي منظمة عنصرية بريطانية. المترجم.

لكن المشاكل بدأت عندما رفضت، كوني رئيس مجلس لندن الاعلى، طلب مجلس يهود بريطانيا بأن علينا ان ندعم ماليا المنظمات اليهودية التي يوافق عليها المجلس فقط. لذلك كان مجلس يهود بريطانيا غير راض عن دعمنا للمنظمات اليهودية التي تدافع عن حقوق الشاذين جنسيا، وعن دعمنا للمنظمات اليهودية التي لا توافق على سياسات الحكومة الاسرائيلية.

اتخذت علاقاتي مع المجلس تحولاً دراماتيا نحو الاسوأ عندما عارضت الغزو الاسرائيلي غير الشرعي للبنان، وعندما أدنت المجازر في مخيمات صبرا وشاتيلا. كما عارضني مجلس يهود بريطانيا عندما اشتركت في الحملة الناجحة لاقناع حزب العمال باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني عام ١٩٨٢، ان المسألة الاساسية التي نختلف عليها، كما يعرف السيد هنري، ليست معاداة السامية . والتي حاربناها بأيدينا وأسناننا . بل سياسات الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة.

لتفادي سوء الفهم المصطنع، أقول ان سياسات الحكومات الاسرائيلية لا تتناظر مع النازية. ان الحكومات الاسرائيلية لا تستهدف الابادة المنظمة للشعب الفلسطيني بالطريقة التي استهدفت بها النازية محق اليهود.

ان توسع اسرائيل قام على التطهير العرقي. ان الفلسطينيين الذين عاشوا في تلك الارض طوال قرون قد أجبروا على الرحيل تحت ضغط العنف والارهاب المنظم الذي هدف الى تطهير على أساس عرقي لما أصبح الان جزءاً كبيراً من دولة اسرائيل.

ان اعمال جماعات مثل عصابات آرغون وشتيرن هي ذاتها افعال قائد صرب البوسنة: طرد الناس بالرعب والتخويف.

اليوم تواصل الحكومة الاسرائيلية مصادرة أراضي الفلسطينيين لبناء المستوطنات، وتواصل انكارها حق الفلسطينيين الذين طردوا بالترهيب بالعودة الى بلادهم. ان آرييل شارون رئيس الوزراء الاسرائيلي هو مجرم حرب ويجب ان يكون مكانه السجن، لا منصب رئاسة الوزراء.

ان هيئة كاهانا الاسرائيلية هي التي كشفت عن مسؤولية شارون في مجازر صبرا وشاتيلا.

ان شارون يواصل تنظيم الارهاب. فقد قتل الفلسطينيين ثلاثة اضعاف من قتل من الاسرائيليين في الصراع الدائر الآن. وهناك اكثر من سبعة آلاف معتقل فلسطيني في السجون الاسرائيلية. ولطمس هذه الحقائق يعمد اولئك المحيطون بالحكومة الاسرائيلية الحالية الى اللجوء الى الشيطنة. هدفهم الرئيس كان الفلسطينيون، اما الان فهدفهم هو المسلمون. لنأخذ على سبيل المثال معهد ابحاث وسائل اعلام الشرق الاوسط الذي يديره كولونيل سابق في المخابرات العسكرية الاسرائيلية، والذي يدعي كونه مصدراً موضوعياً للمعلومات لكنه في الحقيقة يترجم على نحو انتقائي مواد من العربية ليقدم العرب والمسلمين بابشع صورة ممكنة.

اليوم، تساعد الحكومة الاسرائيلية في تشجيع اظهار صورة مشوهة عن العنصرية والتعصب الديني في اوربا، مشيرة الى ان اغلب موجات الكراهية والتعصب موجهة ضد اليهود.

ان الهجمات العنصرية واللاسامية يجب قمعها جميعاً. مع ذلك، فأن الحقيقة هي ان الجزء الاعظم من الهجمات العنصرية في أوربا اليوم مسلطة على السود والآسيويين والمسلمين. وهم الهدف الاول لليمين المتطرف.

لقد حاولت الحكومات الاسرائيلية وطوال عشرين عاماً تصوير أي منتقد لسياسة أسرائيل بأنه معاد للسامية. الحقيقة هي عكس ذلك تماماً: ان القيم الانسانية ذاتها التي تعتبر الهولوكوست بأنها افظع جريمة عنصرية في القرن العشرين تتطلب ادانة سياسات الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة. ليس على الاسس السخيفة التي تقول بأنها نازية أو تماثل عمليات الهولوكوست، بل لأن التطهير العرقي، والتعصب والارهاب هي عمليات لا أخلاقية. كما انها تغذي الغضب والعنف في جميع انحاء العالم. وكوني عمدة مدينة لندن فأن عدم التكلم جهاراً وبوضوح ضد ظلم كهذا لن يكون عملاً خاطئاً فحسب، بل تجاهلاً للتهديد الذي يشكله على حياتنا جميعاً.

ترجمة : زهير رضون
عن : الغارديان